

الموفي في النحو الكوفي

للمسجد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٣ -

التمييز^(١) : ما يرفع الإيهام عن مفرد مقدار^(٢) أو عما تضمنته الجملة ،
نحو : عندي عشرون درهماً ، وطاب زيد نفساً^(٣) ، وهو منتقل ، إذ أصله :

(١) التمييز معناه لغة : تحليص شيء من شيء ، وهو في الأصل مصدر ،
ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً بمعنى اسم الفاعل ، وفي الاصطلاح ما ذكره المؤلف .
(٢) أي دال على مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يعرف به قدره
وبين ، والمقادير : مقاييس مشهورة ، موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ،
وما يعرف به قدر المكييل كالأمداد ، وما يعرف به قدر الموزون كالأرطال ،
وما يعرف به قدر المسوح والمدروع كالقصبات والأمتار ، فهذه المقادير -
إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي
عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، ورطل زيتاً ، المراد (بعشرون) هو الدراهم لا مجرد
العدد ، وبذراع المدروع لا ما بذرع به ، ورطل الموزون لا ما يوزن به وكذا
في غيرها .

(٣) هذا مثال للنوع الثاني ، وهو رفع الإيهام عما تضمنته الجملة لأنه فسّر
جملة (طاب زيد) ، أي رفع إيهام ما تضمنته من النسبة ، بقوله « نفساً » .

- ٢٢٣ -

طابت نفس زيد^(١) ، وعامله المبهم^(٢) ، ولا يتقدم عليه خلافاً للكسائي في المنتقلة^(٣) .

(١) أي محول عن الفاعل ، ومثله في التنزيل : « واشتعل الرأس شيباً »
 إذ أصله : واشتعل شيب الرأس . ونحو : غرست الأرض شجراً ، « وفجرنا الأرض
 عيوناً » والتمييز فيه منتقل عن المفعول والأصل : غرست شجر الأرض ، وفجرنا
 عيون الأرض .

(٢) أي كعشرين درهماً ، وإنما عمل مع جموده ، لشبهه اسم الفاعل
 في الاسمية ، وطب معموله في المعنى ، ووجود ما به تمام الاسم ، وهو التنوين
 والنون ، فعشرون درهماً شبهه بضاربتين زبدًا ، ورطل زيتًا بضارب زبدًا .

(٣) في منحه السالك للأشتموني عند قول ابن مالك :

وعامل التمييز قدّم مطلقاً

أي ولو فعلاً منصرفاً ، وفاقاً لسببويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين .
 أما غير المتصرف فبالاجماع ، وأما قوله : « ونارنا لم يبر ناراً مثلها » فضرورة ،
 وقيل : الرؤية قلبية ، وناراً مفعول ثانٍ . وقول ابن مالك : « والفعل ذو التصريف
 نزرًا سبقًا » هو مبني للمفعول ، ونزرًا : حال من الضمير المستتر فيه النائب
 عن الفاعل ، أي محي ، عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبقًا بالتمييز نزرًا ،
 أي قليل . من ذلك قوله :

أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

وجه الدليل أنه نصب « نفسًا » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه « تطيب »
 وهو فعل متصرف ، فدل على الجواز وانظر ص ٤٩٣ من الإيضاح للأبباري .

ويكون معرفة^(١) نحو : سفه نفسه ، الاثنتا عشرة^(٢) ، وغبن رأيه ، وبطر عيشه ، وطبت النفس ، والتأويل تعسف^(٣) .

(١) أصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال ، وهو أن المقصود رفع الإيهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهي أصل ، فلو عُرِفَ ، وقع التعريف ضائعاً ، وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو : سفه نفسه ، وغبن رأيه ، وبطر عيشه ، وألم بطنه ووفق أمره ، ورشد أمره ، وزيد الحسن الوجه .

وفي هامش الرضي قوله «نحو سفه نفسه» قال في الصحاح : قولهم سفه نفسه وأخواته : كان الأصل فيها : سَفِهَتْ نفس زيد ، ورشد أمره ، فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده ، بوقوع الفعل عليه ، لأنه صار في معنى : سفه نفسه (بالتشديد) . هذا قول البصريين ، وقال الفراء : لما حول الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ، ليدل على أن السفه فيه ، وكان حكمه أن يقول : سفه زيد نفساً ، لأن المفسر لا يكون إلا نكرة ، ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها ، ولا يجوز عنده تقديمه ، لأن المفسر لا يتقدم (الرضي : ١ - ٢٠٥) . (٢) في معجم ألفاظ العدد من شرح الرضي : «ولا يجوز دخولها (أي لام التعريف) على التمييز لوجوب تنكيره ، ولا على ثاني جزئي المركب لأنه يكون كأنه داخل في وسط كلمة ، وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو : الأحد عشر درهماً ، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس ، وقد يدخل على الجزئين والتمييز بفتح نحو : الأحد عشر الدرهم ، وهو قياس عند بعض الكوفيين (٢ - ١٤٦) . (٣) أي - إن تأويل هذه الأمثلة وجعلها بمعنى النكرات - كما فعل بعض النحاة - تعسف ، وقوله هذا مشعر باجتهاده ، وترجيحه لمذهب من جنح من الكوفيين لجوازه ، بل ظاهر كلامه الأخذ بما أورده من الشواهد بلا تعليل ولا تأويل ، وقد أذكرنا بما أنشد الإمام ابن حزم لنفسه :

م (٥)

منصوب إن وأخواتها^(١) : ما كان مبتدأ ، ونسخ بدخول إن أو أخواتها ؛
وقد يلحقها « ما » زائدة نحو : إنما زبدًا قائم^(٢) وقد يكون شأنًا :
إنما زيد قائم^(٣) .

— ألم تر أني ظاهري وأنني على ما بدا حتى يقوم دليل
ولم تر له مثل هذا الترجيح من قبل . ثم إن المؤلف رحمه الله يقتصر من
أبواب النحو الكثيرة ، وفصوله الطويلة ، على ما ألفت هذه الرسالة من أجله ،
وهو ما انفرد به النحو الكوفي عن غيره . أما ما كان موضع وفاق بين النحويين
فهو لا يتعرض له ولا يشير إليه . ونحن قد صرنا معه في رأيه كما صرحنا به
سراً ، لأن القصد إيجاد رسالة مستقلة بين الأيدي ، مقتصرة على هذا النحو الكوفي .
(١) لم يتعرض لخبر إن المرفوع لأنه باقٍ على الأصل قبل دخول (إن)
وأخواتها) قال الزمخشري في المفصل « وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان
مرتفعاً به في قولك : « زيد أخوك » ولا عمل للحرف فيه « ١ - ٨٤ » وفي
شرح الرضي : وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في
حال الابتداء ، وكذا خبر « لا » التبرئة « ٢ - ٣٢٢ » . (٢) وتتصل (ما)
الزائدة بهذه الأحرف ، كما ترى في مثال المؤلف ، ومثلها في عدم الكف
عن العمل : الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك حسن ، وإن
ما عند الله خير لكم ، إن ما فعلت جميل ، ولكنها تكتب مفصولة عن « إن »
كما في هذه الأمثلة . (٣) في « المعنى وشرح الأمير » ما ملخصه : وقد
يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كما قال :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جاذراً وظباء
على أن اسم « إن » ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنما لم يجعل
« من » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط اه الصدر في جملته ، -

وقد ينصب « ليت » الجزءين عند الفراء^(١) ومثلها أخواتها عند بعض^(٢) ويجوز رفع تابع منصوب إنَّ وأنَّ ولكن مؤخراً عن الخبر اتفاقاً ، أو مقدماً عند الكسائي^(٣) ، خلافاً للفراء ، فيما ظهر

— فلا يعمل فيه ما قبله . (والجاذر) جمع جُوذُرٌ ، : ولد البقرة الوحشية (والظباء) الغزلان ، جمع ظبية . والبيت للأخطل التغليبي ، واسمه غيات ، وكنيته أبو مالك : قال البغدادي : في الخزانة : قد فنشت ديوان الأخطل من رواية السكري (وهي المطبوعة عن نسخة بطرسبرغ) فلم أظفر به فيه ، ولعله ثابت في رواية أخرى ، ونسبه السيوطي في شواهد المغني الى الأخطل ، وقال : وبعده :

مالت النفسُ بعدها إذ رأتها فهي ريج وصار جسمي هباءً

(١) في شرح الرضي : ويجوز عند الفراء نصب الجزءين (بليت) نحو : ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : (تمتيت) ومفعوله : مضمون الخبر ، مضافاً الى الاسم ، أي تمتيت قيام زيد ، فنصب الجزءين كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لها سواء ، ومن ثم جاز : ليت أن زيداً قائم ، كما جاء : علمت أن زيداً قائم ، فهو عنده كأفعال القلوب في العمل سواء ، واستشهد الفراء بقوله : « ياليت أيام الصبا رواجما » ، (٣ -- ٣٢٢) وبني على ذلك ابن المعتز قوله :

مرت بنا سحراً طيراً فقلت لها طوباك ياليتي إياك طوباك

(٢) وعبارة الرضي : ويجوز عند بعض أصحاب الفراء ، نصب الجزئين بالختمسة الباقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ، فذهب ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي الى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر تمسكاً بظاهر قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » وجه الدليل —

إعرابه ^(١) ، دون ليت و كأن و لعلّ خلافاً له ^(٢) .

— أنه عطف « الصابئون » على موضع إن قبل تمام الخبر ؛ وهو قوله : « مَنْ آمَن بالله واليوم والآخر » ، ويقول ضابط البرجمي :

فمن بك أمسى بالمدينة رحله فأنى وقيارٌ بها لغريب

رحله : المراد به هنا منزله . قيار : اسم فرس الشاعر ، أو جملة ، أو هو اسم رجل . والمعنى : مَنْ بك منزله بالمدينة فليُدس بها ، أما أنا فلا ، لأنني غريب تازم على الارتحال . بقوله :

خطيلي هل طب فاني وأنتم وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

الطب : علاج الجسم والنفس ، دنفان : مريضان ، والمعنى : يا خطيلي : هل من علاج يرجى للشفاء فاني مريض ، وأنتم كذلك ، وإن لم تظهروا ما بكم من هوى وألم . والشاهد في ذلك كله عطف الاسم المرفوع على اسم ان المنصوب قبل مجيء خبرها ، وتمسك القراء به ، وخرج ذلك من لم يجوزه على وجوه تراها في الانصاف في مسائل الخلاف في المسألة (٢٣) وفي كلام شراح الألفية وكتب الشواهد . (١) وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد القراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) بأن يكون مبنياً أو مقصوراً ، أو مضافاً للباء ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو : إن محمداً ويحيى مسافران ، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ . (٢) أي لا يجوز في المعطوف مع ليت ، و كأن ، و لعلّ ، إلا النصب ، تقدم المعطوف أو تأخر ، لزوال معنى الابتداء معها ، فان الكلام قبلها للاخبار ، وبعدها للتثنية ، أو التشبيه ، أو الترجي ، وأيضاً فهي تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء . وأجاز القراء الرفع معها أيضاً متقدماً ومتأخراً ، بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب . انظر الانصاف (١- ١١٩) وشرح ألفية ابن مالك عند قوله :

وألحقت بإن الكنّ وأن من دون ليت و لعلّ و كأن

منصوب (لا) التبرئة^(١) : تنصب نكرة أريد نفي جنسه^(٢) ، وهو مقدم على الخبر نحو : لا أبالك^(٣) ولا غلام رجل حاضر . وكثير ترك تنوين منصوبه مفرداً ، نحو لا رجل^(٤) في الدار ، ويجوز رفع نعتها^(٥) وورد نصبه معرفة

() باضافة « لا » الى التبرئة من اضافة الدال الى المدلول ، أي (لا) التي تدل على التبرئة ، وسميت بها لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس ، وتنزيهه عن الاتصاف بالخبر ، كما تقدم ؛ وتسمى لام الجنس . (٢) أريد بها نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس نصاً ، أي على سبيل الاستغراق ، وذلك يكون بتضمن (لا) معنى (من) الاستغراقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها ، نحو لا رجل في الدار ، ولا أبالك ؛ وذهب البصريون الى أنه مبني على الفتح . أما الكوفيون فحجبتهم أن التقدير في قولك : « لا رجل في الدار » : لا أجد رجلاً ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الاضافة . ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها تقيضة (إن) لأن (لا) للنفي ، و (إن) للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن (لا) لما كانت فرعا على (إن) في العمل ، وإن تنصب مع التنوين ، نصبت (لا) من غير تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفروع أبداً تحط عن درجات الأصول . وبقية البحث مع أجوبة البصريين في الانصاف (المسألة - ٥٣) . (٤) تقدم أن (إن) تنصب مع التنوين ، وأن (لا) تنصب من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل . (٥) يجوز في نعت اسم (لا) وجهان النصب والرفع ، فالنصب على أنه نعت لاسم (لا) المنصوب ، ومذهب الكوفيين أن (رجل) في قولك (لا رجل) معرب ، وأن فتحه فتحه إعراب لافتحة بناء ، فنعته مثله ، ورفع على أنه نعت لحل اسمها المرفوع على أنه مبتدأ ، نحو لا طالب كسولاً ، أو كسول عندنا .

نحو : « لا إياه هنا » ذكره الفراء ^(١) :
المجرورات ^(٢) : ما دخله الجار ^(٣) ، أو وقع مضافاً إليه ^(٤) ، فالمضاف إليه

(١) قال المحقق الرضي (١ - ٢٣٩) :

وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير ، واسم
 الاشارة أيضاً ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيدٌ غير مسموع .
 وقوله بأحد التأويلين : (أولهما) أن يقدر مضاف هو « مثل » فلا بنعرف
 بالإضافة لتوغله في الإيهام ، (والثاني) أن يُجعلَ العَلمُ لاشتهاره بتلك الخلة ،
 كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى : قضية ولا أيا حسن لها ،
 لا فيصل لها ، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الخصومات ، وكما قالوا :
 « لكل فرعون موسى » اي لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون موسى لتكبيرهما
 بالمعنى المذكور . (٢) لم يذكر المؤلف حروف الجر ومعانيها . ولا ما يختص
 منها بالظاهر ، وما يجز الظاهر والمضمر ولا ما يجز ملفوظاً ومحدوقاً ، إما لوضوحه
 عنده ، أو لأن رسالته (رحمه الله) لبست موضوعاً لاستيفاء المباحث النحوية
 على المذهب الكوفي ، وان سميت (بالموفي) فما فات ذكره هذه العجالة - التي
 كتبت مسائلها بالكلام الوجيز ، وشرحها الذي سائرنا فيه الأصل ، ولم تزد على
 حل جملة ومقاصده إلا قليلاً - عاد المطالع فيه الى الكتب المطولة ليسنوفي منها بجنه .
 (٣) سمي الجار بذلك لأنه يعمل الجراً ، أو لأن حروف الجر تجر معاني
 الأفعال الى الأسماء ، أي تضيفها وتوصلها اليها ، ولهذا سماها الكوفيون
 حروف الاضافة ، وهذه هي حروف الجر في قول ابن مالك رحمه الله :
 هاك حروف الجر وهي : من ، الى ، حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على
 مذ ، منذ ، رب ، اللام ، كي ، واو ، ويا ، والكاف ، والبا ، ولعل ، ومتى
 (٤) الإضافة لغة مطلق الإسناد ، واصطلاحاً : نسبة تقييدية بين شئين ،
 توجب جر ثانيهما لفظاً أو محلاً .

ما ذكر بعد كلمة لبيان انها له ، او منه او فيه ، فهو ثلاثة أقسام : لامية وبيانية ومحلية^(١) وهو قليل ، ويسقط من المضاف التنوين ونونا التثنية والجمع^(٢) وهو عامله^(٣) وتفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة^(٤) إلا في نحو مثل ، وغير^(٥) وتخصيصه اذا كان نكرة^(٦) ويجب تنكير مضافها إلا اذا كان له عدداً ،

(١) اللامية ما كانت على تقدير اللام ، وتفيد الملك او الاختصاص نحو : هذا حصان علي ، وأخذت بلجام الفرس . و (البيانية) ما كانت على تقدير « من » نحو هذا باب خشب ، وذاك سوار ذهب ، وهذه اثواب صوف ، وضابطها ان يكون المضاف اليه جنساً للمضاف كما ترى في هذه الأمثلة ، ويصح فيها الإخبار بالمضاف اليه عن المضاف فتقول : هذا الباب خشب ، وهذا السوار ذهب ، وهذه الأثواب صوف . و (المحلية) - وهي الظرفية - ما كانت على تقدير (في) وضابطها ان يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف نحو : سهر الليل مضى ، وعود الدار مخملاً ، اي السهر في الليل والعود في الدار .

(٢) أي اذا أريد إضافة اسم الى آخر حذف من المضاف التنوين ونون التثنية ، ونون الجمع ، وكذا ما ألحق بها ، وجرّ المضاف اليه ، فنقول « هذا صديق زيد ، وهذان غلاماه ، وهؤلاء بنوه » . (٣) أي ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف ، لا حرف الجر المقدر - وهو اللام ، او (من) او (في) على الصحيح (٤) نحو : هذا كتاب عاصم ، فكتاب : اسم نكرة ، فلما أضيف الى معرفة تعترف . (٥) فهما متوغلان في الإبهام والتنكير ، فلا تفيدهما إضافتهما الى المعرفة تعريفاً ، ومثلها شبه ونظير نحو : جاء رجل مثل سليم ، او غير خليل ، او نظير سعيد : فقد وقعت في هذه الأمثلة صفة لرجل ، وهي نكرة ، ولو عرفت بالاضافة لما جاز ان توصف بها النكرة .

(٦) المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرة ، نحو : « هذا كتاب رجل » فلما أضيف « كتاب » وهو نكرة ، الى « رجل » قلّ إبهامه وشيوعه ، فانحصر فيه ، وانتفى ان يكون لامرأة او غلام مثلاً وهذا هو المراد بالتخصيص .

نحو : الواهب المائة الهجان وعبيدها ^(١) والأحد عشر درهماً ، والثلاثة الأثواب ^(٢)

(١) تنحته : عوداً تزجّي خلفها أطفالها .

وهذا البيت للأعشى ميمون بن قيس وكنيته أبو بصير ، ويعرف بأعشى قيس ، وكان من نخول شعراء الجاهلية ، سلك في شعره كل مسلك ، وكانوا يسمونه صنّاجة العرب لجودة شعره ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، وقد أدرك الإسلام في آخر عمره ولم يسلم . ومعنى البيت ان هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، ويهب راعيها أيضاً ، وهو المراد من العبد ، وخص الهجان لأنه أكرمها ، والهجان البيض ، قال الجوهري : هو من الإبل الأبيض ، يستوي فيه الذكر والمؤنث والجمع ، (اي والواحد) وعوداً : حال من الهجان وهو جمع عائد . قال ابن الأثير في النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت ، وبعد ما تضع أياً حتى يقوى ولدها . قال الأعمى : سميت عائداً لأن ولدها يعوذ بها لصغره . وتزجّي اي تسوق والتزجية السوق بمثله الإزجاء ، يعني اذا تحلفت أولادها وقفت وحدثت حتى يلحق أولادها بها فتغذيها وتدفعها ، وكذلك التزجية (من الخزانة ملخصاً من شرح الشاهد ٢٩٤) . (٢) ثقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو : الثلاثة الأثواب الى العشرة ، والمائة درهم ، والألف الرجل ، وهو ضعيف استعمالاً وقياساً ، أما القياس فلاّن تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه ، فيكون اللام في المضاف ضائعاً ، وأما الاستعمال فلاّنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء ، والفصحاء على غيره . ذكر هذا النجم الرضي في شرح الكافية (١ - ٢٥٤) وأورد جواب الكوفيين وضعفه ، ونحن ليس من قصدنا التصحيح أو الترجيح ، وإنما الغرض توضيح هذه الرسالة الموضوعية في النحو الكوفي فحسب .

هذا اذا كانت الإضافة معنوية (١) .

وقد يضاف الى الصفة والموصوف نحو جَرَد قطيفة ، وجانب الغربي ، تخفيفاً (٢) وكذلك اضافة الصفة الى معمولها ، لفظية للتخفيف ، فيوصف به النكرة نحو

(١) إضافة الاسم للاسم على ضربين : معنوية ولفظية .

فالمعنوية : ما أفادت تعريف المضاف أو تخصيصه كدار سعيد ، و غلام رجل ، وقد تقدم هذا ، واللفظية ما لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو نون التثنية والجمع ، وضابطها ان تكون الصفة مضافة الى مفعولها كما في قولك (هو ضارب زيد) و (راكب فرس) بمعنى ضارب زبداً ، وراكب فرساً ، او الى فاعلها كقولك : « زيد حسن الوجه » و « هند جائلة الشاح » بمعنى : حسن وجهه ، وجائل وشاحياً ، وهذه الصفة كما رأيت ثلاثة أنواع : اسم فاعل (ومنه أمثلة المبالغة) واسم المفعول والصفة المشبهة ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، والمعنى كما هو قبل الإضافة ، ولاستواء الحالين وُصفت النكرة بهذه الصفة مضافة ، كما وصف بها مفصلة في قولك : « مررت برجل حسن الوجه » و « برجل ضارب أخيه » . (٢) في الإيصال : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بمثل قوله تعالى : « إن هذا لهُو حق اليقين » واليقين في المعنى نعت للحق ، لأن الأصل فيه : الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت الى النعت ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : « وما كنت بجانب الغربي » والجانب في المعنى هو الغربي اه ملخصاً (١ - ٢٥٢) .

قلت : ومثله في الجواز إضافة الصفة الى الموصوف نحو قولهم : « جَرَد قطيفة » و « سَحَق عمامة » (جَرَدُ : بمعنى مجرودة ، وسَحَق : بمعنى بالية) وأخلاق ثياب ، وهل عندك جالبة خبر ، ومغربة خبر .

الضارب الرجل والضاربا زيد ، بخلاف الضارب زيد ، خلافاً للفراء^(١) :
ويضاف الى المساوي نحو : سعيد كُرُز^(٢) . وقد يحذف المضاف ويعرب المضاف اليه
باعرابه وهو كثير^(٣) وقلَّ إبقاؤه على ما كان^(٤) . وقد يحذف المضاف اليه^(٥) .
ويجوز فصلها اذا كان المضاف مصدراً ، والمضاف اليه فاعله ، والفاصل إما
مفعوله نحو « قتلُ اولادهم شركائهم^(٦) » ، وإما محله^(٧) كقولهم : تركُ يوماً

(١) جوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كآيا ، حملاً لها
على المعرف بأل كالضارب زيد والضارب هذا ، بخلاف الضارب رجل ،
فلا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة . (٢) فسعيد كرز مترادفان ،
مساهما واحداً ، والكُوز في الأصل : خرج الراعي ، ويطلق على اللئيم والحاذق .
(٣) يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ، والغالب أن يخلفه في إعرابه
المضاف اليه ، وفي التنزيل : « وأسأل القربة التي كنا فيها ، والعير التي أقبلنا فيها »
والتقدير : وأسأل اهل القربة واصحاب العير ، فلما حذف المضاف وهو (اهل)
أعرب المضاف اليه وهو (القربة) باعرابه . (٤) في شرح الرضي : وقد
يترك عند سيويبه على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفاً على مثله ، مضافاً الى
شيء كما يقال في المثل : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، أي ولا كل
بيضاء . ومثله قولهم : ما مثل عبد الله ولا أخيه بقولان ذلك ، أي ولا مثل
أخيه بدليل قولهم : بقولان بالثنائية ، فأخيه مجرور باضافة (مثل) محذوفة اليه ،
معطوفة على (مثل) المذكور . (٥) نحو : « وكلاً ضربنا له الأمثال »
ونحو « أباً تدعو » . (٦) يرفع (قتل) على أنه نائب فاعل (زئبن)
وجر (شركاء) على اضافة (قتل) اليه من اضافة المصدر لفاعله ، باعتبار أمرهم به ،
(وأولادهم) مفعوله ، فصل به بين المتضايين . (٧) أي وإما أن يكون
الفاصل بين المتضايين هو ظرف المصدر كما في المثال .

نفسك وهوأها ، سعى لها في رداها (١) « او كان المضاف اسم فاعل ، والمضاف اليه مفعوله الأول ، والفاصل : إما مفعوله الثاني نحو : وسواك مانع فضله المحتاج (٢) أو محله كقوله : **صلى الله عليه وسلم** : « هل أنتم تاركو لي صاحبي (٣) » ويجوز الفصل بالقسم نحو هذا غلامٌ والله زيد (٤) . وجاء بمعمول غير المضاف ، وليس قسماً (٥)

(١) ترك مبتدأ ، وهو مصدر ويوما ظرف له - (محل له) - فصله من فاعله - وهو (نفسك) المضاف اليه ، ومفعوله محذوف ، وهوأها مفعول معه ، أي ترك نفسك شأنها مع هوأها يوماً ، وسعى خبر ، ويحتمل أنه مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ، أي تركك نفسك مع هوأها يوماً ، سعى لها في رداها .
(٢) صدره : « ما زال يوقن من يؤمك بالغي » يؤمك : يقصدك . وجملة (يوقن) خبر زال (ويؤمك) صلة (من) الواقعة اسماً لزال ، (بالغي) متعلق بيوقن (وسواك) مبتدأ (ومانع) خبر ، وهو اسم فاعل ، مضاف الى (المحتاج) مفعوله الأول (وفضله) مفعوله الثاني ، وقد فصل به بينهما ، وهو الشاهد ، والأصل : وسواك مانع المحتاج فضله ، والمعنى أنك تغني من يقصدك ، وغيرك يمنع المحتاجين مع وفرة ماله « منار السالك » . (٣) هذا بعض حديث قاله عليه السلام ، وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وبين أبي بكر ، فغضب الرسول وقال ما معناه : جئتكم بالهدى ، فقلتم : كذبت ، وقال : أبو بكر صدقت ، فهل أنتم تاركو لي صاحبي ؟ وتاركو ؟ اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي ، بدليل حذف النون منه ، وقد فصل بينها بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف وهو الشاهد .
(٤) بجر زيد باضافة غلام اليه ، وقد فصل بينهما بالقسم .

(٥) مثاله قول الأعشى يمدح به سلامة ذا فائس :

أنجب أيامَ والداهِ به إذ نجلاه فنعم ما نجلاه

أنجب الرجل ولد ولدًا نجيبيًا . نجلاه : ولداه . أعني أنجب والداه به أيام -

وبنعت المضاف^(١) وبالنداء^(٢) وفاعل المصدر^(٣) وبان شاء الله ، نحو :
نجوت - وقد بلّ المرادي سيفه من ابن أبي شيح الأباطح طالب^(١)

- إذ نجلاه ، ومن هذه القصيدة قوله :

قلدتك الشعر يا سلامة ذا التفضل والشيء حيث ما جعلنا

وأنجب فعل ماض ، والداه : فاعل ، وبه : متعلق بأنجب ، وأيام ظرف متعلق
بأنجب ايضاً ، وهو مضاف إلى إذ ، وقد فصل بينهما بأجنبي من المضاف وهو
والداه ، وفيه الشاهد .

(١) قال معاوية ، والمعنى : تخلصت من القتل ، وقد لطح ابن ملجم سيفه
بدم علي بن ابي طالب : شيخ مكة ، والقصة مشهورة . والأباطح جمع أبطح -
وهو مسيل الماء ، والمراد مكة ، لأن أبا طالب كان عظيماً فيها ، وشيخ الأباطح
صفة (لأبي) المضاف ، وقد فصل بينه وبين المضاف اليه « وهو طالب » بنعت
المضاف وهو شيخ الأباطح ، وكان من حق البيت ان يقدم ، لأنه شاهد لقوله :
وبنعت المضاف . (٢) كقوله :

كانَ يرذونَ أبا عصامٍ زبيدٍ حمارٌ دقّ باللجام

البرذون : التركي من الخيل - دق - من الدقة ضد غلظ مبني للفاعل او المفعول
بمعنى : زبن وجعل ، ويرذون : اسم كان ، وابعصام منادى ومضاف اليه ،
ويرذون مضاف ، وزبيد مضاف اليه ، وقد فصل بينهما بالمنادى ، وهو محل
الشاهد . وحمار خبر كان ، وجملة دق باللجام صفة لحمار . والمعنى : ان يرذون زبيد
مثل حمار هذيل ، وانه لولا اللجام لكان حماراً لصغره في عين الناظر وضعفه .
(٣) كقول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمننا قهر وجد صب

عدمننا : فقدنا ، قهر : غلبة . وجد : شدة الشوق . صب : عاشق متميم .

(التوابع) ما يتبع سابقه في الاعراب ^(١) .
النعته الموافق ^(٢) : ما لم يكن محلاً ولا جاراً ^(٣) ، وأفاد معنى في متبوعه
 غير الشمول ^(٤) ويجوز نعت النكرة بالأعم والأخص والمساوي .
 ولا بنعت المعرفة بالأخص خلافاً للفراء ^(٥) ، وهو مشتق أو في

- و (ما) نافية ، وان زائدة ، وطب . مفعول ، على زيادة (من) وقهر : مصدر ،
 مفعول عدمتنا - وهو مضاف الى صب ، وقد فصل بينها بوجود المرفوع فاعلاً
 بالمصدر ، وهو محل الشاهد .

والمعنى أن شدة الشوق تغلب العاشق على امره ، وتقوده الى حتفه ، وليس لذلك
 من دواء . انظر منار السالك لهذا الشاهد والذي قبله (٣ - ١٠٣ و ١٠٤) .
 (١) عرفه في الكافية بقوله : كل ثاب باعراب سابقه من جهة واحدة ،
 أي اعراب الثاني لأجل اعراب الاول ، وهو المراد بقوله : من جهة واحدة .
 (٢) يراد بالنعته الموافق ما كان في المعنى عين المنعوت فإذا قلت زيد العالم
 كان العالم في المعنى نفس زيد متصفاً بالعلم . (٣) أي لأن المحل - أي الظرف
 أو الجار هو نعت مخالف لا موافق ، إذ ليس هو نفس المنعوت في المعنى ،
 ولا يطلق اسم المحل أو الجار على المنعوت ، وقد تقدم مثل هذا في بحث الخبر
 المخالف فارجع اليه . (٤) لأن الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال
 الذات ، نحو : عاقل وشريف ، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع
 شمولاً وإحاطة ، فالتابع تأكيد لا صفة نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم ،
 وإن لم يكن فهو صفة نحو « نفخة واحدة » . (٥) في تنبيهات الأشموني
 من شرحه للألفية في باب النعت : الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص ،
 (أي الأقل شيوعاً) نحو : رجل فصيح و غلام بافع ، وأما في المعارف فلا
 يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : -

حكمه^(١) ويقع جملة بعائد^(٢) ولا يقع المصدر نعتاً^(٣) كما لا يقع حالاً^(٤) .

— بنعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين :
يوصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة .
والشَّابُّون هو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، من كبار العلماء
بالنحو واللغة ، مولده ووفاته بأشبيلية ، من كتبه (التوانين) في علم العربية ،
ومختصر له سماه «التوطئة» والشلوبين هو الأبيض الأشقر في لغة أهل الأندلس
(توفي ٦٤٥ هـ) «الأعلام» . (١) المشتق ما دل على حدث وصاحبه
كاسم الفاعل ويشمل امثلة المبالغة ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ،
وأفعال التفضيل ، وما في حكمه : هو ما أقيم مقام المشتق من الجوامد كأسماء الإشارة ،
وذي معنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها ، والمنسب ، تقول : مررت بزبد هذا
وذي المال وذوقام والقريشي ، فمعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ،
والمنسوب الى قريش . (٢) يربطها بالموصوف إما ملفوظ به نحو : «واتقوا
يوماً ترجعون فيه الى الله» أو مقدر نحو «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس
شيئاً» أي لا تجزي فيه . وقال جرير بن عطية من قصيدة له :

كُتبت اليهم كتباً مراراً فلم يرجع إليّ لها جواب
وما أدري أغيرهم تناءً وطول العهد أم مال أصابوا
وأصل الكلام : أم مال أصابوه ، والمخذوف مفهوم من الكلام .

(٣) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على أصله
تنبيهاً على ان حقه ألا بنعت به ، وفي الألفية :

ونعتوا بمصدر كثيراً والتزموا الأفراد والتذكيراً

وهو مع كثرته مقصور على السماع كوقوعه (حالاً) . وقال ابن هشام في أوضح
المسالك : قالوا هذا رجل عدل ورضا وزور وفطر ، وذلك عند الكوفيين على
التأويل بالمشتق ، أي عادل ومرضي وزائر ومفطر . وعند البصريين على تأويل
مضاف : أي ذو كذا .

وهو إما سببي^(١) فيمتبعه في التعريف والتنكير ، أو غير سببي^(٢) فيمتبعه فيها ،
والأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . وقد يحذف المنعوت نحو :
جاء الفارس^(٣) وقد يحذف النعت نحو :
ورب أسيلة الخدين بكر مهففة لها فرع وجيد^(٤)
التأكيد^(٥) : تابع يقرر المتبوع^(٦) ، وبالتكرير لفظي^(٧) وبووك

(١) السببي ما يبين صفة من صفات ماله تعلق بمتبوعه وارتباط به نحو : قدم
سعد الوافر علمه ، فالوافر يبين صفة العلم الذي له تعلق بمتبوعه (سعد) إذ هو صاحبه .
(٢) وهو الحقيقي الذي يبين صفة من صفات منعوته نحو : جاء فيصل الأديب ،
فتقول في السببي : قدم الرجل الوافر علمه ورجل وافر علمه ، والمرأة الوافر علمها
وامرأة وافر علمها ، والرجال والنساء الوافر علمهم وعلهم ، فالنعت فيهما يتبع
ما قبله في التعريف والتنكير والإعراب ، وغير السببي يتبعه أيضاً في الأفراد
والتذكير وفروعها . (٣) ونحو : « أن اعلم سابغات » اي دروعاً سابغات .
(٤) ونحو : « يأخذ كل سفينة غصباً » أي سفينة صالحة . والبيت الذي
أورده المصنف هو للمرقش الأكبر عوف بن سعد من بني بكر بن وائل (توفي
نحو : ٧٥ ق هـ) أسيلة الخدين : ناعمنها مع طول . مهففة : ضامرة البطن
دقيقة الخصر . فرع : شعر تام . جيد : عنق . وصفة فرع وجيد محذوفة ، اي
فرع فاحم وجيد طويل مثلاً وهو الشاهد . وفي الألفية :

وما من المنعوت والنعت عُقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

ويجوز حذفها معاً نحو : « لا يموت فيها ولا يحيا » اي حياة طيبة .

(٥) هو في الأصل مصدر ، ويسمى به التابع المخصوص ، ويقال : أكد تأكيداً

ووكد تأكيداً ، وهو بالواو أكثر ، لأنها الأصل والهمزة بدل .

(٦) اي أمر المتبوع ، في النسبة او الشمول ، اي يجعله مستقراً متحققاً بحيث

لا يظن به غيره ، فرب لفظ دال وضماً على معنى ، حقيقة فيه ، ظن المتكلم بالسامع —

المنصوب المتصل بالرفوع ، والمنصوب المنفصل نحو : ضربتك إياك ^(١) وبنفس وعين وكل وأجمع وأكتع وأبتع وأبضع ^(٢) وكلا وكتنا

— أنه لم يحمله على مدلوله إما لغفلته ، أو لظنه بالمتكلم الغلط ، أو لظنه به التجوز ، فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ، والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً . (٧) قوله : وبالتكرير لفظي وبنفس عين معنوي ، معناه أن اللفظ إذا كرر كان التوكيد لفظياً ، وإذا لم يكرر لفظه بل أكد بنفس وكل وأجمع وغيرها كان التوكيد معنوياً ، فيجب إذاً في باب التوكيد : أما تكرير لفظ المنسوب إليه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتها ليس غير ، والثالث أن يظن السامع به تجوزاً لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ، لأن العمومات المتخصصة كثيرة ، فيدفع هذا الهمم بذكر : كل ، وأجمع ، وإخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد . (انظر الرضي ١ : ٣٠٤) .

(١) إذا أتبع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو « رأيتك إياك » وكتنا

المؤلف ، فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد .

(٢) قال الفارسي : قدمت كل على الجميع لعراقتها ، وكونها أنص في الاحاطة ، ووليها اجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ، ووليها اكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ، ففيه معنى الجمع ، ووليها ابضع لأنه من تبضع العرق إذا سال ، وهو لا يسيل حتى يجتمع ، وأخر ابتع ، لأنه ابعث من ابضع ، لأنه طویل العنق ، أو شديد المفاصل ، لكن لا يخلو من دلالة على اجتماع « اه بعض تلخيص (حاشية الصبان على الأشموني - ٢٨٧/٢) لكن (الموفي) قدم ابتع على ابضع كما ترى ، وتبع فيه الزمخشري والكافية ، وقال الرضي في شرحه : ولا أدري ما صحته .

معنوي^(١) تقول: نفسه، نفسها، نفسهما، نفسهما، انفسها^(٢) نفسها، انفسهم، انفسهن، وكذا: عينه، وكله، كلها، كلهن، كلهم، كلها، اجمع، اجمعان، اجمعون، جمعاء، جماوان^(٣)، جمع . وكذا: اکتع وابتع وابعع . وكثر اتباعهن لأجمع، ويردن وحدهن نحو قول الشاعر:

باليثني كنت صبياً مرضعاً تحملي الذلفاء حولاً أكتعا^(٤)

ويجوز توکید النكرة بالمعنوي^(٥) ويجوز فيه الترديد نحو: مرّ بالقوم

(١) اي والتأکید « بنفس » وما بعده (معنوي) ، وارجع الى ما كتب

عن قوله : وبالذكرير (لفظي) .

(٢) في اوضح المسالك: واما في التثنية فالأصح جمعها على افعُل ، ويترجع

افرادهما على تثنيتهما عند الناظم (اي ابن مالك) وغيره بعكس ذلك « قلت:

وانت ترى في (الموفي) هذه الصور الثلاث . (٣) اي فيجوز ان يقال:

جاء الجيشان اجمعان والقييلتان جماوان . وفي الأشموني: واجاز ذلك الكوفيون

والأخفش قياساً، معترفين بعدم السماع، وفي الصبان: وهل يجري خلافهم في

توابع اجمع وجماء وهو اکتع وكتماء الخ؟ في كلام بعضهم ما يشعر بجرانته

والقياس يقتضيه نقله شيخنا ١٠ هـ . (٤) الذلفاء: اسم امرأة، اصله وصف

لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف، وهو صغر الأنف واستواء الارنية،

« حولاً » عاماً، « اکتعاً » تاماً كاملاً، وقد قالوا: « اتى عليه حول اکتع »

اي تام والشاهد فيه ورود (اکتع) وحدها، من غير ان تتبع « اجمع »

وفي المفصل: وسُمِعَ: أجمعُ أبعُ، وجُمِعَ كُتِعُ، وجُمِعَ بُتِعُ .

(٥) ذهب الكوفيون الى جواز توکید النكرة اذا كانت محدودة، اي موضوعة

لمدة لها ابتداء ولها انتهاء كيوم وشهر وحول، كما في المثال السابق « حولاً

اكتعا » . وصحح ابن هشام « في اوضحه » جواز توکید النكرة المحدودة لورود

السماع بذلك، وحصول الفائدة فوافق الكوفيين . م (٦)

إما أجمعين^(١) وإما بعضهم ، قاله الفراء .

الترجمة^(٢) : التابع المقصود بالحكم دون متبوعه^(٣) ، ويكون مساوياً لمتبوعه ، وبعضه ، وما يشتمل عليه ، ومباينه^(٤) وهو غلط ، إلا ان يكون لنكته ، وإذا

(١) محط التمثيل قوله: إما أجمعين، لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكّد بإمائه .

(٢) هو البديل ولعله سمي بالترجمة لأنه يترجم عن متبوعه أي يشير إليه ويدل

عليه . وبعد كتابة ما تقدم رأيت في شرح الأشموني للألفية وحاشيته ما نصه :

وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة وبالتبيين أي الترجمة عن المراد

بالمبدل منه ، والتبيين له . (٣) نحو : « واضع النحو الامام علي » فعلي تابع

للإمام في اعرابه ، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه ، والإمام إنما ذكر

توطئة وتمهيداً له ، فالإمام غير مقصود بالذات ، لأنك لو حذفته وقلت : « واضع

النحو علي » لكان كلاماً تاماً مستقلاً . قال الزمخشري في المفصل « وقولهم إنه

في حكم تسمية الاول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقتة التأكيد والصفة في

كونها تنتين لما يتبعانه ، لأن يعنوا إهدار الاول واطراحه ، ألا تراك تقول :

زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبته شهدر الأول لم يسد كلامك .

والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء

ذلك صريحاً في قوله عز وجل : « للذين استضعفوا لمن آمن منهم » (٧ - ٧٥)

(٤) وقد مثل ابن مالك في بيت واحد لأنواع البديل كلها وهو :

كزُرُه خالداً وقبَّله اليدا واعرفه حقَّه وخذ نبلاً : مُدى

فخالداً بديل مطابق من هاء : ذُرُه وهو المساوي ، و (اليدا) بديل بعض من الهاء

في (قبَّله) والرابط محذوف أي منه ، أو نابت أل عن الضمير ، و (حقَّه) بديل

اشتال من الهاء في (اعرفه) و (مُدى) بديل مباين من (نبل) والنبل اسم

جمع للسهم ، والمُدى جمع مُدية وهي السكين . ثم إن المباين ثلاثة انواع :

بديل الغلط وبديل النسيان وبديل الإضراب ، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر -

ترجم المعرفة بالنكرة فالنعت واجب^(١) ويجوز ترجمة كل مكني^(٢) .
عطف البيان : تابع كالنعت يوضح المتبوع^(٣) نحو: أنا ابن التارك
 البكري بشر^(٤) .

— بأخذ المدى فسبقه لسانه الى الذئبل ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
 الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب
 عنه الى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول في حكم المتروك (فبدل إضراب
 وبداء) اي ظهور ، لأن المتكلم بداله ذكره بعد ذكر الأول قصداً .
 (١) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة واجب نحو
 قوله تعالى : « لنسفعاً بالناصبة ، ناصية كاذبة خاطئة » (٩٦ - ١٥ و ١٦) وهذه
 (ترجمة) عبارة المؤلف (رحمه الله) . (٢) أي يجوز بدل كل ضمير .
 راجع شرح النجم الرضي عند قول الكافية : ويكونان (اي البدل والمبدل منه)
 ظاهرين ومضميرين ومختلفين الخ (٣١٥ / ١) . (٣) اي مشبه للنعت في توضيح
 متبوعه ، إلا أن العطف يوضح المتبوع بنفسه ، والنعت يوضح بيان معنى فيه
 أو في سببه . (٤) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعاً ، وهو للمرار الأسدي :
 وأنا مبتدأ وابن التارك خبر ومضاف اليه والبكري مضاف اليه من إضافة
 الوصف لمفعوله ، « بشر » عطف بيان للبكري وهو الشاهد . والمعنى : أنا الذي
 ترك بشراً البكري مثقناً بالجراح في حال يأس ، تنتظر الطير موته لتقع عليه
 وتأكل منه . ومثله القول الذي اشتهر : « أقسم بالله ابو حفص عمر » فعمر
 عطف بيان ، لأنه موضح لأبي حفص . هذا وتجاوز البدلية في « بشر » عند
 الفراء ، اذ يصح ان يكون التقدير : « أنا ابن التارك بشر » ولا يشترط عنده
 في النعت إذ كان باللام ألا يضاف إلا الى ما فيه اللام ، لإجازته : الضارب
 زيد » ثم إن أكثر التحويين ذهبوا الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ،
 وأثبتته الكوفيون وجماعة ومنهم ابن مالك ، قال : —

عطف النسق (١): تابع بحرف من حروف العطف (٢) وقد يعطف على المعنى نحو:

— فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

قيل ومن تنكبرهما قوله تعالى: «توقد من شجرة مباركة زيتونة» (النور، ٣٥) وجوزوا ان يكون منه: «أو كفارة طعام مساكين» (المائدة، ٩٦) ونحو: «ويُسقى من ماء صديد» (إبراهيم، ١٦)، والباقون يوجبون في ذلك البدلية — أي بدل كل من كل — ويخصون عطف اليان بالمعارف وحجتهم في ذلك أن اليان يان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، ورُدَّ بأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص يبين الأعم.

(١) النسق: اسم مصدر بمعنى المنسوق من نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض. (٢) خرج بتوسط الحرف بقية التوابع، وبالتقييد (بحروف العطف) ما بعد (أي) التفسيرية فإنه عطف يان. ولم يذكر المؤلف حروف العطف ولا معانيها، ولا الفروق بينها جرياً على عادته في الاختصار، أو الاختصار على بعض المطالب، ونحن نذكر هنا المذهب الكوفي في بعض هذه الحروف: فالواو عندهم للترتيب لا لمطلق الجمع كما هي عند البصريين، فاذا قلت: اقرأ المعاني والبيان مثلاً، كان المراد تقديم الأول على الثاني. و (أو) للاضراب عند الكوفيين وابي علي، حكى الفراء: اذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم (فأو) في المثال للاضراب بمعنى: بل، وبمعنى (الواو) عند الكوفيين أيضاً، وذلك عند أمن الأبس كقوله:

قوم إذا سمعوا الصرّيح رأبتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

وهو لحُميد بن ثور. الصرّيح: صوت المستصرخ. ملجم: جاعل اللجام في محله من الفرس. سافع: أخذ بناصية فرسه. و (أو) عاطفة بمعنى الواو، لأن الينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو وهو الشاهد.

« صافات ويقبضن » (١) (المالك ، ١٩) ويحسن العطف على مكني متصل في السعة (٢) ، ويعطف على المكني المجرور بلا إعادة الجار (٣) قال الفراء :

— والمعنى ان هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة ، إذا سمعوا صوت المستغيث أمرعوا لإجانبه ، فبعضهم يلجم الأمهارة ، والآخر يأخذ بنواصيها . وأما (حتى) فالعطف بها قليل والكوفيون ينكرونه ، ويجعلونها ابتدائية في مثل جاء القوم حتى محمد ، وما بعدها على اضممار عامل .

(١) وهو من عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، لأنه بمعنى (قابضات) .

(٢) كقول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزهره تهادي كنعاج الفلا تعسفن رملا

« زهر » جمع زهراء وهي المرأة الحسنة البيضاء . تهادي : اصله تتهادي

(بتاءين) ومعناه تتأيل وتتبختر . الشاهد في قوله : وزهر ، حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في اقبلت من غير توكيد ولا فصل ، ولا ضرورة فيه لأنه كان يمكنه ان يقول : وزهراً بالنصب على أنه مفعول معه ، وقد ورد ذلك في النثر قليلاً ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدم ، يرفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه مؤوّل بمشتق اي : مستور هو والعدم ، وليس بينهما فصل .

(٣) بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : « واتقوا الله الذي تساءلون به

والأرحام » بجر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ، بدون إعادة الجار ، قال ابن هشام : وليس بلازم - اي إعادة الجار - وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، ووافقهم ابن مالك فقال :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

ومن النظم ما أثبتته سيبويه :

فاليوم قد بت تهجوننا وتشتمننا فاذهب وما بك والأيام من عجب

بجر الأيام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

ويجوز العطف على معمولي عاملين مطلقاً^(٤) .

النداء والمنادى: يرفع وينصب بلا عامل ، ولا ينادى النكرة نكرة ، فهو إذا كان مفرداً يرفع ويترك تنوينه ، وإذا كان مضافاً أو شبهه ينصب^(١) .

(٤) نحو: ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، فان سوداء معمول (كل) وتمرّة معمول (ما) وبيضاء معطوف على سوداء ، وشحمة على تمرة ، فقد عطف على معمولي عاملين مختلفين .

(١) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المنادى المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ؛ وقالوا: انما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه لثلاثه المضاف ، ولم ننصبه لثلاثه يشبه ما لا ينصرف ، فرفعتاه بغير تنوين ، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق ؛ فأما المضاف فنصبتاه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

ونقل الرضي عن الكسائي قوله: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء ، حتى يبني ، فلا بدّ فيه من الإعراب ، ثم إننا لو جررناه لشابه المضاف الى باء المتكلم اذا حذف الباء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، (أي لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة إذا كان غير منصرف نحو (يا أحمر ، لغير معين) فرفعتاه ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول وحجج الفريقين مبسوطة في المسألة (٤٥) من إناصاف الأنباري .

محمد بهجة البيطار

(يتبع)